

من المواطن إلى كل مواطن

المواطن

في هذا العدد

- ٤ - الافتتاحية
- ٥ - لماذا شرعة المواطنة
- ١٤ - أمي
- ١٥ - مواطنة جديدة لجيل جديد / ميليا جبور
- ١٧ - ارفعوا أيديكم عن التعليم / فيكتور هوغو
- النضال من أجل الحقوق والعدالة هو مسار
- ١٩ - ليبرالي أصيل / د. عبدو قاعي
- ٢٢ - مؤسسة هادي أبو مراد
- ٢٣ - لجنة أهالي المخطوفين
- ٢٥ - جمعية العمل من أجل الخيار المدني
- ٢٦ - الشباب والعمل العام / طارق الحسيني
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشباب
- ٢٨ - اللبناني / عمّار علي
- الوضع الصحي وموضوع الحد من الفوارق بين
- ٣٠ - المناطق / د. كمال حمدان
- ٣٣ - أزمة النفط في الخليج / نقول سر كريس
- السيطرة على المياه هدف اسرائيلي ثابت /
- ٣٧ - عصام خليفة
- ٤٣ - بين الحرب والسلام
- ٤٤ - حوار مع لطف الله سليمان
- ٤٨ - لاؤهم صارت نعماً
- ٥٠ - الحفريات الأثرية في الوسط التجاري في بيروت / د. حسان سلامة سر كريس
- ٥٧ - لماذا موضوع البيئة في لبنان
- ٥٨ - المحافظة على التنوع الطبيعي / د. شادي حماده
- رحيل المخرج اللبناني مارون بغدادي /
- ٦٠ - ابراهيم العريس
- ٦٤ - الآن أدركت حقيقتي / وسام فؤاد ديب

* أسرة التحرير

- كريم قبيسي
- نقولا صحنوي
- عمّار علي
- ميليا جبور

* الإدارة والاشتراكات

- أسمي اندراوس
- بوب غصن
- رنده عرقنتجي

* الجهاز التقني

- عادل حمدان
- فؤاد خوري الحلبي

* الهيئة الاستشارية

- السيد برهان علوية
- الدكتور جورج قرم
- الأستاذ غسان مخيبر
- السيدة وداو مراد
- الدكتور إبراهيم ناصر الدين

* المدير المسؤول

- الأستاذ انطوان شدياق

حوار مع وداد مراد عضو لجنة أهالي المخطوفين

الثانية: أن هناك حوادث خطف عديدة حصلت وتحصل يوماً دون أن يسعى أحد إلى إيقافها وإنقاذ الضحايا من برائتها.. عندها تراءت لي فكرة ضرورة التعرف على أقارب بعض المخطوفين، وضرورة التكتل والمطالبة الجماعية بتحرير ذويها.

وهذا ما حصل في تشرين الأول ١٩٨٢. من خلال توجيه دعوة إلى أهالي المخطوفين للتجمع والتعارف.. كانت الدهشة كبيرة أمام حشد النساء اللواتي حضرن؛ حوالي الألف امرأة (لم يكن بينهم رجل واحد، وتفسير ذلك يعود إلى حالة القمع والاعتقال التي كانت سائدة آنذاك). انطلقنا في تظاهرة عفوية من قرب جامع عبد الناصر على كورنيش المزرعة باتجاه القصر الحكومي لمقابلة رئيس مجلس الوزراء (شفيق الوزان).. لم تتمكّن السيدات اللواتي إندبتنهنّ المتظاهرات من لقائه إلا بعد عدّة مواجهات مع القوى النظامية... كانت ردوده مخيبة للآمال وبرهنت بوضوح عن عدم اهتمام السلطة وعجزها الكبير.. وهذا ما دفعنا إلى التفكير بضرورة إنشاء لجنة لمتابعة التحرك.. وكان ذلك كما أشرت في تشرين الأول ١٩٨٢. ولا بدّ هنا من عودة سريعة إلى تاريخ الخطف في لبنان. فقد بدأت عمليات الخطف ١٩٧٥، إلا أن الموجة الكبرى الثانية للمخطف حدثت عام ١٩٨٢، أثناء وبعد الإجتياح الإسرائيلي للبنان.. فقد قامت القوات اللبنانية بخطف آلاف الأشخاص من بيروت الغربية ومن باقي المناطق المعارضة لاتجاهاتهم السياسية. كذلك لجأ الجيش وقوى الأمن إلى عمليات اعتقال وتوقيف غير قانونية يمكن إدراجها ضمن نطاق عمليات الخطف.. وبعد تشكيل لجنتنا، أصبح تحركنا يومياً. فقد قمنا بتنظيم عدد كبير من المظاهرات والإعتصامات ولقاءات مع المسؤولين الرسميين، سياسيين وروحانيين.. لكنها بقيت دون نتيجة. وكان أول عمل قمنا به في بداية التحرك هو إعداد لوائح تحمل أسماء المخطوفين وتاريخ وأماكن اختطافهم، كونها كانت الوسيلة التي نستطيع بواسطتها إظهار مدى واقعية هذه المأساة وحجمها، فهي تطلّ أشخاصاً حقيقيين لهم عائلات ويحملون أسماء.

المواطن: ما هو عدد المخطوفين الذين تمكنت من تسجيل أسمائهم؟

و.م: تضمّ اللوائح التي أعدناها ١١١٢ شخصاً، ويرأى أن

على أمل أن نبيّن أن الحرب في لبنان لم تكن في الحقيقة سوى معركة غير عادلة، وضعت المجتمع المدني بمواجهة مجتمع الحرب، فقد استمعنا إلى أعضاء من هذا المجتمع الذي عاشوا هذه الحرب كمواطنين.

وداد، التي أصبحت صديقة لنا، اكتشفت منذ وقت طويل، أن المواطن العادي الذي لم يحمل السلاح ولم ينتم إلى حزب كان الضحية الكبرى في هذه الحرب، التي لم تكن حربه على أي حال... وقد، جاءت كلماتها نتيجة المعاناة التي رزحت تحت وطأتها، أقوى من أقوالنا لدرجة لا يمكننا إلا محاورتها والاستماع إليها.

المواطن: كيف ومتى نشأت لجنتكم؟

وداد مراد: أودّ أن أشير في البداية إلى حادثة اختطاف زوجي من بيتنا في رأس النبع وأمام ناظري ظهر يوم ٢٤ أيلول ١٩٨٢. فقد اقتاده مدنيان يحملان مسدسين ومزودان ببطاقات رسمية بجبة إجراء تحقيق صغير ويعود.. وقد انتظرت عودته طوال ذلك النهار رافضة تصديق خبر اختطافه، بعدما كان قد ردّد على مسامعي أنه سيعود بعد خمس دقائق.. وطبعاً، حتى اليوم لم يعد.. وأشدّ ما يؤلم في هذه الحالة، أننا لا نملك الجواب اليقين، فنحن لا ندري ما إذا كان حياً أو انتقل إلى دنيا الأموات.. ويعشعشع في أعماقنا دائماً الأمل بأنه ما زال حياً وهو الإنسان المسالم مثل الكثير من المواطنين، لم يحمل السلاح وجريمتة الوحيدة: انتمائه الفكري كما كانت جريمة غيره من المخطوفين الانتماء الطائفي أو المذهبي أو المناطقي... ومن خلال مراجعاتي مع المسؤولين السياسيين والعسكريين والروحانيين وعلى أعلى المستويات للمطالبة بعودة عدنان اصطدمت بحقيقتين:

الأولى: ردود المسؤولين التي تراوحت ما بين الاستغراب والوعود الكاذبة والتصريح عن العجز واللااهتمام.

اعترف بارتكابه الخطف إلا أن أحداً لم يعترف بقتل المخطوفين.

المواطن: ماذا علمتكم الحرب؟

و.م: أن المواطن العادي الذي لم يقاتل ضمن ميليشيا ولم ينخرط في حزب، كان الضحية والعدو في آن معاً بالنسبة للمتقاتلين. فهو الذي عانى من الحرب وتحمل أوزارها، وهو الذي دفع الثمن بغض النظر عن منطقة تواجدته. في الحقيقة، إن مأساة المواطنين المدنيين أينما كانوا ومهما اختلفت انتماءاتهم ومعتقداتهم هي التي وحدتهم والتي يجب أن تجعل منهم مجتمعاً أهلياً موحداً. وحتى الذين اقتنعوا بانخراطهم في الميليشيات، ما لبثوا أن اكتشفوا الحقيقة وأنهم لم يكونوا سوى أدوات في حرب طالت المواطن بشكل مباشر.

المواطن: بناء عليه، هل يمكننا القول أن هناك اتفاقاً غير معلن بين مختلف الميليشيات التي تقاتلت لوضع نظام الحرب بمواجهة المجتمع الأهلي؟

و.م: بالتأكيد. ويرأي أن الأمر لم ينته بعد، لأن المجتمع الأهلي (المدني) سيكون هو أيضاً الضحية الأساسية في السلم.

المواطن: هل ندمت على شيء لم تفعله أثناء تلك الحرب؟

و.م: شيء واحد لم أقم به وهو تسجيل وقائع قضية المخطوفين خصوصاً أنني أخشى نسيان بعض التفاصيل المهمة مع مرور الوقت، والحقيقة يجب ألا تُنسى أو تشوه في المستقبل.

المواطن: إذا أقيمت محكمة للحرب يوماً ما، فإنه لا بد من وضع كتاب أبيض يتضمن ويوثق كل الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان خلال الحرب، ما رأيك بمشروع إقامة المحكمة؟

و.م: أعتقد أن قيام هذه المحكمة ضروري لا للتراجع عن تنفيذ قانون العفو العام عن الجرائم، بل لأن مثل هذه المحكمة قد تشكل نقطة انطلاق أساسية لبناء لبنان صحيح.

بمساعدتكم في معركتكم هذه؟

و.م: لا بالرغم من المذكرة التي وجهناها إلى جميع الديمقراطيات الغربية، لم نتلق أي مساعدة من أي نوع. وفعلياً، فإن هذه الدول لا تحترم المبادئ التي تدعي الدفاع عنها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن كبار مجرمي الحرب في لبنان كانوا قد لجأوا في بعض الفترات إلى هذه الدول ولم يعكر أي شيء صفو إقامتهم. وقد أقمنا في باريس دعوى ضد أحدهم وكان يقيم في العاصمة الفرنسية بمساعدة لجنة من القضاة والمحامين المتطوعين، لكن دون نتيجة.

المواطن: ولجان حقوق الإنسان؟

و.م: ذهبنا إلى جنيف والتقينا بالمسؤولين في لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة وشاركنا في مؤتمر دولي في أروقتها، وأمديناها بجميع المعلومات المتوفرة لدينا. فوجهت أثر ذلك كتاباً إلى كل من وزير العدل والداخلية اللبنانيين، يتضمن أسماء عشرين مخطوف مع إثباتات تؤكد وقائع وأماكن خطفهم، وطالبتهم بإجراء تحقيق عن هذه الحالات.. لكن اللجنة لم تتلق أي جواب على كتابها.. كما قمنا باتصالات مماثلة مع الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ولجنة العفو الدولية.. ولكن دون نتيجة.

المواطن: إن بعض قادة الميليشيات والمسؤولين عن جزء كبير من عمليات الخطف، قد أصبحوا اليوم وزراء أو نواب، ما رأيك بذلك؟

و.م: لقد شملهم قانون العفو عن جرائم الحرب، وبالتالي كوفئوا بدل أن يُعاقبوا علماً أن الاعترافات بجرائمهم متوافرة، وأن الجريمة ما تزال قائمة، فقد اعترف أحدهم وعلى شاشة التلفزيون باختطافه لعدة أشخاص وأن عدداً منهم نقل إلى إسرائيل دون معرفته، كما اعترف قائد ميليشيا حالي بأن سلفه كان يجرب مسدساته الجديدة بالمخطوفين. وصرح ثالث بأنه لم يعد لديه أي مخطوف ملمحاً إلى أنه تمت تصفيتهم. وكما نلاحظ فإن الجميع

هذا الرقم لا يعكس الحقيقة، إذ أن هناك الكثير من الأهالي الذين لم يعلنوا عن أسماء ذويهم المخطوفين وذلك يعود لأسباب عدة: إما نتيجة خوفهم على حياة المخوف من جراء إعلان اسمه، إما لأنهم لم يسمعوها في حينه بلجنتنا، إما لعدم القدرة على الانتقال بين المناطق بسبب الحواجز ومعابر الموت التي كانت قائمة.

المواطن: أين صار تحرككم اليوم؟

و.م: لقد خف نشاطنا بل توقّف خلال حربي التحرير والإلغاء، فلم نكن نستطيع حتى الالتقاء.. ونحاول اليوم إعادة إحياء حركتنا بالرغم من الصعوبات التي تعترضنا، إن على الصعيد الرسمي الذي يدير ظهره إلى هذه القضية. وقد تقدمت لجنتنا ولجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية والعمامة بمشروع حل لهذه القضية إلى الرؤساء الثلاثة: الهراوي وبري والحريز أو على الصعيد الإعلامي الذي لم يعد يوليها الاهتمام الذي تستحق.

المواطن: هل يقتصر تجمعكم على ما سمي بيروت الغربية، ولماذا؟

و.م: في البداية، نعم. فقد حاولنا منذ نشوء لجنتنا، وبالرغم من حالة التوتر التي كانت سائدة الاتصال بلجنة أهالي المخطوفين في بيروت الشرقية. وبذلنا جهوداً حثيثة حتى استطعنا الحصول على رقم هاتفهم. وبمجرد الاتصال تبين لنا أنه رقم المجلس الحربي التابع للقوات اللبنانية.

لكن ذلك لم يثننا عن الالتقاء بهم والقيام بعدة خطوات مشتركة باتجاه المسؤولين. إلا أنه لم يكن لديهم حرية اتخاذ القرار بالتحرك، بل كان ذلك يرتبط بموافقة أو عدم موافقة القوات اللبنانية، وهذا ما اعترفوا به، كما أن فكرة دمج اللجنتين في لجنة واحدة كانت محظرة عليهم من قبل القوات. إلا أن تغيير الظروف السياسية والأمنية في البلاد واستمرار قضيتنا دون حل، أدى بنا إلى الالتقاء والتواصل والتحرك المشترك في إطار لجنة واحدة منذ عام تقريباً.

المواطن: هل هناك دول أجنبية قامت